التحالف الوطني يرشح "شنشل" لرئاسة هيئة المساءلة والعدالة

مطالبات باستثناء النساء من اجتثاث البعث تواجه بالرفض

طالبت الكتلة العراقية البيضاء، هيئة المساءلة والعدالة باستثناء النساء من قانون المساءلة خاصة وان أكثرهن معيلات لعوائلهن.

وقال الامين العام للكتلة جمال البطيخ في بيان صحفي تلقت المدى نسخة منه امس إن "طلبنا هذا لم يأت لوجود علاقة للكتلة بأي "مطلوبة" وفق هذا القانون، لكننا رأينا من منطلق الانسانية ان يتم استثناء هذا الجنس من قانون المساءلة والعدالة".

□ بغداد / اياد التميمي

وأضاف إن "هناك نساء عراقيات شملهن قانون المساءلة والعدالة، لذلك من الضروري أن يتم استثناؤهن، خاصة وان أكثرهن معيلات لعوائلهن".

وشدد البيان على "ضرورة أن تنظر الهيئة لهذا المطلب حتى نراعي الجوانب الإنسانية بحق النساء، مبيناً أن هذا المطلب لا يعني بالضرورة الدفاع عن النساء المتورطات بإراقة دماء عراقيين أو من المنتميات لحزب البعث المنحل، بل هو مطلب إنساني".

بالمقابل رفضت لجنة المساءلة والعدالة البرلمانية هذه المطالب بشكل قاطع معتبرة أن لا فرق بين الرجل والمرأة بارتكاب الجرائم خصوصا التي مارستها النساء ضد نظيراتهن في فترة حكم حزب البعث.

مقرر لجنة المساءلة والعدالة البرلمانية النائب حسين كاظم قال في تصريح للمدى ان قانون المساءلة والعدالة يشمل الجميع بدون استثناء او تمييز.

واستبعد كاظم ان توافق هيئة المساءلة واللجنة بهذه المطالب معتبرا ما ذهب إليه النائب جمال البطيخ وجهة نظر شخصية ولا تمثل أي مطالبات لكتلته.

وعن ترشيح فلاح شنشل لرئاسة هيئة المساءلة والعدالة قال كاظم "نحن في اللجنة ندعم شنشل لشغل هذا المنصب كونه كان في الدورة السابقة رئيس لجنة المساءلة والعدالة البرلمانية ويمتلك معلومات قيمة بهذا الشأن".

وأضاف ان شنشل هو الرجل المناسب في المكان المناسب، معتبرا أن التوافق السياسي لا يقف عائقا امام شنشل كون ان أعضائها موزعون من جميع الكتل السياسية، وأكد كاظم أن فلاح شنشل تم الاتفاق عليه كمرشح لرئاسة الهيئة من قبل التحالف الوطني في آخر اجتماع.

الناشطة في حقوق المرأة هناء أدور اعتبرت المطالبات البطيخ باستثناء النساء شكلية، ولا تمثل اي نوع من الإنصاف في مجتمع سحق المرأة بكل أساليب القمع، وأضافت أدور في تصريح للمدى "أن العدالة ليست في إعفاء نساء مجرمات"، مطالبة البرلمان بإنصاف الشريحة الأكبر في التمثيل على مستوى المشاركة في الحكومة او في المؤسسات الأخرى".

وطالبت أدور البرلمان بأن "ينصف المرأة بالرعاية وان يدعمها في مجالات التنمية والتعليم، رافضة مثل هكذا دعوات معتبرة أن الإنسان بشكل عام حينما يخطأ أو يرتكب جرما يجب أن يحاسب وبما أن هناك نساء مشمولات بهذا القانون فيجب أن يحاسبوا".

وفي سياق ذي صلة، أكد النائب عن كتلة الأحرار حسين علوان أن كتلته رشحت فلاح شنشل لرئاسة هيئة المساءلة والعدالة.

وقال علوان في تصريح صحفي الأربعاء إن "كتلة الأحرار رشحت شنشل لرئاسة هيئة المساءلة والعدالة وستقوم بطرحه على مجلس النواب للتصويت عليه في الجلسات القادمة".

وفشل مجلس النواب العراقي في العاشر من شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٩ في التصويت على قائمة قدمتها الحكومة العراقية بأسماء سبع شخصيات لشغل المناصب الرئيسة في الهيئة بعد اعتراضات من قبل كتل سياسية على الأسماء المرشحة، التي كان أبرزها القيادي في حزب الدعوة الإسلامي وليد الحلي.

وكان مجلس الوزراء العراقي قدم مسودة قانون المساءلة والعدالة لغرض إقراره وتطبيقه وهو يقضي بأن يحال على التقاعد كل من كان بدرجة عضو فرع فما فوق في حزب البعث المنحل كما يشمل قرار الاجتثاث من كان بدرجة عضو شعبة فما فوق وثبت عليه أو عليها تهمة ارتكاب جرائم بحق الشعب العراقي مع توصيف تلك الجرائم، كما يحال على التقاعد كل من وصل سن التقاعد وكل من يثبت بحقه ارتكاب الجرائم من المنتسبين إلى الأجهزة الأمنية من رتبة عقيد فما فوق.

مجلس النواب .. ارشيف

عالم آخر

■ سرمد الطائي

كي لا نخسر حزب الدعوة

لا تكمن أهمية حزب الدعوة في كونه بقي على رأس السلطة لثلاث ولايات. وفي الحقيقة فإن هذا الحزب تولى حكم العراق بعد عامين على سقوط صدام حسين، ومن المقرر أن يبقى حتى عام ٢٠١٤، وفي تلك السنة سيمر على حكمه المتواصل للعراق ١١ عاما، أي تقريبا نصف المدة التي بقي فيها صدام حسين حاكما للعراق.

ولكن أهمية هذا الحزب لا تكمن هنا. انه من أقدم التشكيلات السياسية العراقية، وقد تزعمته او كانت في قيادته وجوه بارزة في تاريخنا السياسي والديني، بل إن كل الأحزاب الشيعية تقريبا خرجت من عباءته ومن بين تنظيماته، فلأنه الحزب الأول شيعيا، فقد كان الأكثر انشقاقا طيلة نصف قرن أو أكثر من العمل السياسي. مؤسس المجلس الأعلى محمد باقر الحكيم كان هو وأخوته قادة في حزب الدعوة. عم السيد مقتدى الصدر أب روحي للحزب، ووالده من الدعاة الأوائل. وقل مثل هذا عن باقي الحركات الشيعية. وبين ملايين الضحايا العراقيين يمينا ويسارا، يقف جمهور هذا الحزب في الطليعة، وكلنا نقف إجلالا لذكراهم.

وبشكل ما فإن هذا الحزب يشكل تاريخيا واحدا من آباء العمل السياسي في البلاد. ولحسن حظه فإنه صار على رأس حكومة أتيحت لها اكبر الفرص لتوحيد البلاد روحيا واقتصاديا وثقافيا، وأتيحت له فرصة أن يكون ملهما يجمع بمهارة أفضل ما في هذا البلد ليعيد بث أهم عناصر القوة التي بقيت في حوزتنا كأمة بعد أن تعرضنا إلى تحولات مأساوية وانهيارات وولغ بعضنا في دم بعض وخربنا تقريبا كل شيء.

ولسوء حظه أو لسوء حظنا، فإن هذا الحزب ساهم في تبديد فرص لا تحصى في هذا الإطار. لم يقم بإدارة الخلافات بروح "الأبوة" والشراكة التاريخية. وعلينا أن نتذكر أن كل طرف كان يحتج بقوة على طريقة إدارة الدولة، كان يسمع كلمة: "تفضل اطلع برة"، أي أن الحزب كان يقول لشركائه دوما انه قوي، وان كل من لا يعجبه الأمر عليه أن يخرج ويسد باب دار السلطان خلفه. الحزب وبدل أن يكون "أبا" ملهما لباقي الأطراف والأحزاب، كثير الصبر والحلم والحكمة، فإنه كان يسلك الطرق السهلة: الطرد. وقد حصل هذا مع معظم الكتل والكثير من الأفراد. أضف إلى ذلك أن الحزب لم ينجح في تقديم فريق عمل مشهود له بالكفاءة والمرونة والحصافة. بل كان في الغالب يستعين بشخصيات ضعيفة بلا طموح ولا كفاءة، أو شخصيات سليطة اللسان يستخدمها في هجماته الكثيرة. والنتيجة أن كل الكتل تعترض على ٧ أعوام من حكم حزب الدعوة، بأشكال مختلفة.

لم يتمكن الحزب من إقناعنا بأنه يقدم الخبراء على الموالين. ولذلك فإن رأس الحكومة العراقية طيلة الأعوام السبعة الماضية، ظل ابعد ما يكون عن أفضل الخبرات العراقية في المجالات المهمة، والذين تزخر بهم المنافي او المؤسسات المحلية. ولذلك كان هذا الحزب يتلعثم على طول الخط، ولا يهتدي إلى الخيار المتوازن إلا بعد تخبط شديد، وظلت الدولة كلها تتخبط معه في كل الملفات. وكحصيلة بديهية فإن الحزب لم يتعلم ولم يتطور.

مشكلة حزب الدعوة انه ظل يتخبط في تعريف القوة والمصلحة. وظل ماهرا في خلق الأعداء واستفزازهم. ظل يراهن على "طرد الجميع" لإقناع الجمهور بأنه حزب قوي. ولم يحاول أن يجرب إقناع الجمهور بأنه قوي عبر "جمع الناس" بالنبل والحكمة والصبر واستقطاب الأكثر كفاءة، والأكثر اتزانا. مشكلة حزب الدعوة انه بقي حزبا، بالمعنى الضيق والكلاسيكي لحركات الاحتجاج الديني المتخبطة والتي تجر الويلات على جمهورها بسبب سياسات غامضة وراديكالية ومتسرعة.

هذا الحديث لا يسر المرء. ومازال في وسع الحزب الذي يمتلك جمهورا واسعا، أن يقوم بمراجعة لأدائه، مع كوادره وحتى مع شركائه القدامى الذين انشقوا عنه. في وسعه ضخ دماء جديدة بين قياداته، وتوسيع فريق عمله لكي يقنعنا بأنه قادر على العمل مع الجميع، لأنه اليوم عاجز عن العمل إلا مع شخصيات موالية وضعيفة وبلا طموح، أو شخصيات سليطة اللسان يستخدمها لإطلاق النار. فرصة المراجعة لم تنته. والجميع لا يريد أن يخسر واحدا من "آباء" للعمل السياسي في البلاد. وكل تحول عميق يطال أداء حزب عراقي كهذا، سيعود بالخير للجميع.

الكويت: ٣٧٠ مفقوداً في العراق إضافة إلى أرشيف الدولة

العتيبي

بغداد / المدى

كشفت الكويت أمس أنها قدمت طلبا مشتركا مع العراق إلى الأمم المتحدة من أجل تحديد اجتماع ثلاثي لبحث الإجراءات اللازمة من أجل تثبيت وصيانة العلامات الحدودية بين البلدين، وفيما أكدت أنها لا تزال تنتظر الكشف عن مصير ٣٧٠ مفقوداً في العراق وأرشيف الدولة، اثنت على جهود العراق في هذا المجال. وقال مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور عياد العتيبي في حديث لوكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا)، إن "اللجنة العليا المشتركة بحثت خلال اجتماعها الأخير في بغداد ملف الحالي للنظر في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لبدء مشروع صيانة العلامات الحدودية بين البلدين. وبهذا الصدد أكد المندوب الكويتي رغبة بلاده والعراق بأن "تقوم الأمم المتحدة بمسؤوليتها القانونية في تنفيذ مشروع صيانة العلامات الحدودية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ بشأن ترسيم الحدود بين البلدين". واعتبر العتيبي أن "تنفيذ القرار ٨٣٣ من شأنه أن يهيئ الأجواء الملائمة لبناء الثقة والدفع بالعلاقات الثنائية إلى آفاق أوسع يجني ثمارها شعبا البلدين". وأكدت وزارة الخارجية الكويتية الثلاثاء، أن الاجتماعات التي أجرتها قبل أيام في بغداد مع الحكومة العراقية أسفرت عن الاتفاق على ترسيم الحدود بشكل نهائي، بالإضافة الى إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين للإشراف على تنفيذ الاتفاق. وجرت اجتماعات اللجنة العراقية الكويتية المشتركة في بغداد، في الـ٢٩ من نيسان ٢٠١٢، وأعلن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري عقب انتهائها عن توقيع بروتوكول مع الكويت لتنظيم الملاحة في خور عبدالله، مؤكداً أنه سيتم توقيع المزيد من البرتوكولات خلال زيارة رئيس الوزراء الكويتي جابر المبارك الحمد الصباح إلى العراق في الربع الأخير من العام الحالي.

بغداد / المدى

كشفت الكويت أمس أنها قدمت طلبا مشتركا مع العراق إلى الأمم المتحدة من أجل تحديد اجتماع ثلاثي لبحث الإجراءات اللازمة من أجل تثبيت وصيانة العلامات الحدودية بين البلدين، وفيما أكدت أنها لا تزال تنتظر الكشف عن مصير ٣٧٠ مفقوداً في العراق وأرشيف الدولة، اثنت على جهود العراق في هذا المجال. وقال مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور عياد العتيبي في حديث لوكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا)، إن "اللجنة العليا المشتركة بحثت خلال اجتماعها الأخير في بغداد ملف الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية، والمباحثات مستمرة"، مؤكداً أن "هناك ٣٧٠ مفقوداً لم يتم الكشف عن مصيرهم بعد إضافة إلى أرشيف الدولة الكويتية".

ولفت العتيبي إلى أن "الموضوع إنساني ولا توجد خلافات حوله، والكويت تقدر الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية، كما تدرك أنه بدون تعاون العراق في هذين الملفين لن نتمكن من تحقيق تقدم حقيقي".

وذكرت الوكالة أن العتيبي أرسل مع نظيره العراقي حامد البياتي رسالة مشتركة، يوم الثلاثاء، إلى نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية لين باسكو لعقد اجتماع ثلاثي الأسبوع

العراقية: لن نشارك في مؤتمر ذي طابع برتوكولي

اعتبرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي أمس أنها غير ملزمة بالموافقة على مسودة جدول أعمال المؤتمر الوطني المقدمة إليها من التحالف الوطني، مؤكدة أنها لن تشارك في مؤتمر ذي طابع برتوكولي، وغير قادر على حل الإشكالات الموجودة في الساحة العراقية.

وقال المتحدث باسم القائمة حيدر الملا في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "العراقية درست مسودة جدول أعمال المؤتمر الوطني التي قدمها التحالف الوطني إليها"، مؤكدا أنها "غير ملزمة بالموافقة عليها، وأنها لا تعنيها بشيء".

□ بغداد / المدى

وأضاف الملا أن "العراقية لن تشارك في مؤتمر ذي طابع برتوكولي غير قادر على حل الإشكالات الموجودة في الساحة العراقية، ولا ينفذ بنود اتفاقية أربيل"، مشيرا إلى أن "القائمة وضعت خارطة طريق واضحة المعالم للمشاركة بالمؤتمر، مفادها أن تكون هناك قدرة لدى التحالف الوطني بإلزام رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه".

وكانت القائمة العراقية قد أعلنت، في الـ٣٠ نيسان ٢٠١٢، أنها تسلمت من التحالف الوطني مسودة جدول أعمال المؤتمر الوطني للاطلاع عليها، وفيما بينت أنها تضمنت ثلاثة محاور تتعلق بعمل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، لفتت إلى أنها ستعقد اجتماعا اليوم الخميس لمناقشته والرد عليه.

وجاء ذلك بعد أن عقدت اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني، في الـ٢٤ من نيسان الماضي اجتماعها بغياب القائمة العراقية وحضور ممثلي التحالفين الوطني والكردستاني، فيما أعلن نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي أن اللجنة كلفت ممثلي التحالف الوطني بتنظيم جدول عمل مقترح يعرض على أعضاءها لإبداء الملاحظات من اجل تقديمه بعد الاتفاق عليه إلى رئيس الجمهورية لتحديد موعد انعقاد الاجتماع الوطني المرتقب.

وعزت العراقية بزعامة إياد علاوي، في ٢٥ نيسان ٢٠١٢ مقاطعتها الاجتماع لعدم وضع بنود اتفاقية أربيل ضمن جدول أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني.

وفي سياق ذي صلة أكدت القائمة العراقية إصرارها على إدراج قضيتي نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك في جدول أعمال المؤتمر الوطني، وفي حين أشارت إلى أنها لن تشارك في مؤتمر لا يأخذ بنظر الاعتبار شواغلها واهتماماتها، اعتبرته "ولد ميتاً وبلا جدوى".

وقال النائب عن القائمة مظهر الجنابي في بيان صدر عنه أمس، إن "العراقية مصرة على إدراج قضيتي نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك في جدول أعمال الاجتماع الوطني المرتقب لقادة الكتل السياسية"، معتبراً أن "مفتاح نجاح الاجتماع هو القبول بشروط العراقية بإدراج القضيتين".

وأضاف الجنابي أنها "لو شاركت بهذا اللقاء الذي ولد ميتاً وبلا جدوى، فستطالب بضمانات واضحة وبجدول زمني محدد، لتنفيذ كل الاتفاقات والقرارات المحتملة"، مؤكدة أن "العراقية لن تشارك في مؤتمر لا يأخذ بنظر الاعتبار شواغلها واهتماماتها، وهي غير ملزمة بقبوله، لأنها لم تشارك في إعداد جدول أعماله".

القائمة العراقية